الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات التعدين ومود البناء

تقرير تأكد

عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركة

الى السادة مساهمي الشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى:-

في ضوء مراجعتنا لتقرير الحوكمة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٦/٦/٣٠ والمقدم لنا من الشركة ضمن القوائم المالية المعدلة عن العام المالي المنتهي في ذات التاريخ.

مسئولية إدارة الشركة:-

إدارة الشركة هي المسئولة عن اعداد وعرض تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقا للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ وكذلك مسئولة عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية مراقب الحسابات: -

تم اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لما تقضي به معايير المراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم (١٣٠٠) لسنة ٢٠٠٨ معيار رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط واداء عملية التأكد للحصول على تأكد بأن تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة مكتمل وخالي من اية تحريفات هامة ومؤثرة.

ويشمل اختبار تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة الحصول بصفة أساسية على الادلة من واقع الملاحظات والاستفسارات من الاشخاص المسئولين عن اعداد تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسبا ونحن نعتقد ان الادلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير اساس للاستنتاجات وقد اعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية المصرية وليس لأي غرض اخر، وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام الا للغرض الذي اعد من اجله.

اساس الاستنتاج المتحفظ: -

لم يرد بتقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة مبررات عدم الالتزام بما يلي: -

١. عدم وجود أعضاء مستقلين يتمتعون بمهارات فنيه وتحليلية طبقاً للمحور الثاني من محاور حوكمة الشركات.

٢. عدم استعراض السيرة الذاتية لأعضاء المجلس موضحا به خبراتهم المتنوعة ومؤهلاتهم والشركات الاخرى التى يقومون بالعمل فيها كأعضاء مجلس ادارة.

٣. عدم تشكيل مجلس الادارة لبعض اللجان من اعضائه غير التنفيذين والتي تقوم بعرض تقاريرها وتوصياتها على مجلس الادارة لاتخاذ ما يلزم من قرارات (لجنة الترشيحات، لجنة المكافآت، لجنة ادارة المخاطر، لجنة الحوكمة).

٤. عدم احتواء البيئة الرقابية للشركة على بعض الادارات (ادارة الالتزام، ادارة المخاطر، ادارة الحوكمة).

٥. عدم وجود جدول متابعة تعاملات الداخلين على أسهم الشركة.

٦. عدم دعوة مسئول علاقات المستثمرين لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وذلك للتعرف على الأمور الداخلية للشركة وتوجيهاتها الاستراتيجية.

٧. عدم إفصاح الشركة عن المعلومات الخارجية الجوهرية التي تؤثر عليها والتي قد تؤثر على استمرارية الأعمال مثل مدى توافر الثروات الطبيعية والمواد الخام التي تعتمد عليها والقدرة على التعامل مع تقلباتها.

الرأي: -

وفيما عدا استكمال الفقرات الموضحة أعلاه فإن تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة المشار إليها يعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبه الهامة عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ وفقا للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

تحريراً في: ٢٠٢٦/٩/٢٣

كيل الوزارة	وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة	نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ فاطمة أحمد مبارك)	(محاسب / يسري محمد حسن)

يعتمد....،

وكيـــــل أول
مدير الإدارة
(محاسب/ هشام محمود عبد السلام)